

نقاط عن المرأة والمشاركة السياسية : مسارات التحديات والمكتسبات

إعداد

ا. د هدي محمد بدران

من المفيد هنا الإتفاق على ما نعنيه بالمشاركة السياسية قبل أن ندخل في صلب الموضوع. ذلك لأن هناك تعريفات متعددة لمفهوم المشاركة السياسية يتسم بعضها بالشمول في حين تضيق تعريفات أخرى. ويصل هذا الشمول لدرجة إعتبار أي نشاط يقوم به الفرد علناً نوع من المشاركة السياسية. بالرغم من الإختلافات فإن غالبية التعريفات النظرية تتفق علناًها تعني أساساً قيام المواطنين بعمل يؤثر به على القرارات العامة. وتتضمن هذه الأعمال الترشح وخوض الإنتخابات، الإدلاء بالصوت في الإنتخابات، الإشتراك في الإضرابات، العضوية في الأحزاب، وحضور إجتماعات الحزب، الإضمام إلى المقاطعات، التوقيع على البيانات، الإتصال بالشخصيات العامة... الخ. وتقتصر المناقشات عادة حول المشاركة السياسية على عدد المقاعد البرلمانية وقد يرجع ذلك إلى توفر البيانات الإحصائية عنها وغياب تلك البيانات عن أشكال المشاركة الإحصائية الأخرى.

وتتفق التعريفات أيضاً علناً المشاركة السياسية تعني أساساً القيام بعمل أو فعل، حيث لا تعتبر مجرد مشاهدة عمل سياسي مشاركة سياسية حقيقية. كما تتفق التعريفات علناً المشاركة السياسية عمل تطوعي وليس إجباري، وأنها جزء من أي نظام سياسي، وأن هناك علاقة وثيقة بين المشاركة والديمقراطية بمعنى أنه كلما زادت مساحة المشاركة السياسية للمواطنين كلما تميز النظام بالديمقراطية والعكس صحيح. ويرتب البعض المشاركة السياسية طبقاً لأهميتها في درجات حيث يمثل دور عضو البرلمان أعلى درجة من المشاركة.

وتؤكد الكثير من الكتابات علناً أهمية مشاركة المواطنين السياسية على مستوى الدولة وعلى مستوى الفرد حيث تؤدي إلى منع إستبداد السلطة وإنحرافها وإلإستجابة الحكام لإحتياجات المواطنين وإلى مجتمع أكثر عدالة إقتصادياً وإجتماعياً. كما تؤدي المشاركة إلى شعور الفرد بالكرامة والقيمة الإنسانية وتخلق لديه الشعور بالإنتماء لبلده. لهذا أكدت العديد من الإتفاقيات والمواثيق الدولية على حق المواطن في المشاركة السياسية بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. أما بالنسبة للمرأة فإن مشاركتها السياسية لها تفوق ذلك أهمية خاصة إذ ترتبط إرتباطاً قوياً بقضية تمكينها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل. فمن خلال مشاركتها السياسية تخرج المرأة من الحيز الخاص المتمثل بالأسرة لتتشارك في الحيز العام، وتستطيع الحصول على الحقوق الأساسية لها وممارستها والمساهمة في إدارة المجتمع وتوجيهه. ويذهب البعض إلى أن أهمية مشاركة المرأة السياسية تخدم فكرة المساواة ليس فقط بين المرأة والرجل، ولكنها تجسيد لفكرة المساواة بين الجميع وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الحجر الأساسي للديمقراطية. وتشكل هذه المشاركة إحداليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنيته ونظامه السياسي إستناداً إلى حاجات ومصالح المواطنين الحقيقية.

وسيفتصر الكلام هنا على المشاركة السياسية للمرأة العربية على مستوى تواجدها داخل البرلمان كنايئة وإن كان ذلك لا يعبر عن جميع أشكال المشاركة. وتدل البيانات المتاحة أنه بالرغم مما سبق قوله من أهمية المشاركة السياسية عموما وأهميتها بالنسبة للمرأة بشكل خاص، وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة لتمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية إلا أن نسبة مشاركتها السياسية على مستوى الحصول على مقاعد في البرلمان تعد من أقل النسب. تبلغ متوسط هذه المشاركة للوطن العربي 17.8 بالمائة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 23.5 والمتوسط لأقاليم أخرى تبلغ النسبة بها 42.3 طبقا لتقرير منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة 2018. إلا أن هذه النسبة مع إنخفاضها أفضل مما كانت عليه عام 2005 حيث كانت 6.5 بالمائة فقط. وتختلف الدول العربية أيضا فيما بينها حيث تبلغ نسبة مشاركة المرأة السياسية في تونس 31.3 وفي السودان 3.0. وتنخفض النسبة في الكويت إلى 3.1 وفي لبنان إلى حوالي 7.0 بالمائة. ولم تتبع مسيرة المرأة في مشاركتها السياسية في البلاد العربية دائما طريقا مستقيما، إذ اتخذ هذا الطريق منحنيات ومنعطفات فإكتسبت المرأة في بعض الدول في أوقات ما عددا أكبر من المقاعد البرلمانية. وإنخفض العدد بعد ذلك نتيجة لتغيرات سياسية. ففي مصر على سبيل المثال بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة 9.0 بالمائة في عام 1979 وارتفعت إلى 12.7 في عام 2010 ثم انخفضت بعد ذلك إلى 2.0 عام 2011 وارتفعت مرة أخرى في 2014.

وهناك تفسيرات متعددة ومختلفة توضح العلاقة بين المشاركة السياسية للمرأة العربية خاصة وبين عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية مختلفة. ويرى البعض ان هناك علاقة ايجابية بين ضعف المشاركة السياسية للمرأة العربية وغياب المناخ الديمقراطي في المجتمع. إلا أن وضع المرأة التونسية يتعارض مع هذا الرأي حيث لم يمنع النظام الدكتاتوري لزين العابدين من حصولها على مكاسب في هذا المجال. ويفترض البعض الآخر أن الدين الإسلامي يتعارض مع حق المرأة في المشاركة السياسية. ولم يتحقق هذا الفرض في البلاد المسلمة غير العربية مثل إندونيسيا وغيرها حيث بلغت المرأة هناك أعلى مراكز المشاركة السياسية. ولا شك أن التحليل السليم للعوامل المختلفة ومدى تأثيرها في المشاركة السياسية يساعد في رسم خطة ناجحة لزيادة مساحة هذه المشاركة.

ولعل ما تقدمه إحدى النظريات الاجتماعية في تفسير الظواهر يصلح أساسا لتحديد وإلقاء الضوء على العوامل ذات العلاقة بالمشاركة السياسية للمرأة العربية. ولعل تحديد هذه العوامل يساعد في التخطيط السليم والعمل لزيادة هذه المشاركة. تشبه هذه النظرية المجتمع بالمعرك الكبير الذي يتباري في داخله الفرق المختلفة من المواطنين من خلال ألعاب متنوعة تنصدرها اللعبة السياسية بجانب اللعبة الاقتصادية، و لعبة الإعلام، و لعبة التعليم، و لعبة الصحة... الخ. وتتكون كل لعبة من فرق اللاعبين أو المتبارين، وجمهور المتفرجين، والمشجعين، والحكم، والتدريب، والأدوات وأخيرا وليس آخرا قواعد اللعبة. ويصبح السؤال الأساسي هو؛ أي من مكونات اللعبة السياسية تتبني تمييزا ضد المرأة لصالح الرجل فتضعف من مشاركتها؟ و حقيقة الأمر أن غالبية مكونات اللعبة السياسية تميز ضد المرأة. بداية فإن حصول المرأة على حقها في الانتخاب والترشيح لدخول البرلمان جاء متأخرا سنينا عديدة بعد حصول الرجل على هذه الحق مما انعكس على غالبية المكونات لصالح الرجل. فقد إعتاد الناخبون ولسنين طويلة رؤية مرشحيهم من الرجال وإعتادوا إعطاء صوتهم لهم، هذا ولا تحصل كل المرشحات من النساء على تشجيع أسرهن لهن ومساندتهن في الحملة

الانتخابية، ولا يزال هناك ثقافة مجتمعية سائدة تحكم بأن المرأة لا تصلح للمناصب السياسية وتطلق الفتاوي لتساند هذا الحكم. أما بالنسبة لمكون التدريب فقد إكتسب الرجل خبرة عملية من خلال السنوات التي مارس فيها اللعبة السياسية وتعرف على كل تضاريس الملعب قبل أن تضع فيه المرأة قدمها. وتحتاج اللعبة إلى إنفاق أموال على الحملة الانتخابية تصل في بعض الدوائر إلى أرقام غير معقولة بالرغم من تقنين سقف الإنفاق. ولما يتوفر لدي الكثير من النساء هذا الحجم من الأموال. كما تفضل الأحزاب مساعدة مرشحيها من الرجال ماليا وليس النساء إعتقادا بأن فرصة النجاح أكبر للرجل. هذا بجانب الجهد والوقت الذي تحتاجه الحملة الانتخابية والذي تتحمله المرأة بصعوبة في ضوء مسؤولياتها الأسرية الأخرى التي لا يشارك فيها الرجل. وهذه بعض أدوات اللعبة يتفوق فيها الرجل عن المرأة. أما قواعد اللعبة فبعضها مكتوب في الدستور وقوانين الانتخاب مثل تخصيص مقاعد للنساء " كوتا " كما فعلت بعض الدول، وبعض هذه القواعد غير مكتوبة ولا تراعي أحيانا. فتتعرض المرأة مثلا للعنف من منافسيها من الرجال لإخراجها من اللعبة بالرغم من كون ذلك ضد قواعد اللعبة. وبمراجعة الإحصائيات الخاصة بعدد المقاعد التي حصلت عليها المرأة في البرلمانات العربية خلال الخمسين سنة الماضية نجد أن وجود كوتا للنساء ضمن قواعد اللعبة كان له أكبر الأثر في زيادة حجم المشاركة السياسية للمرأة. ولا يعني هذا أن الكوتا وحدها كافية لإلغاء التمييز ضد المرأة في اللعبة السياسية بل يجب التصدي لأوجه التمييز الموجودة في المكونات الأخرى.